



الثلاثاء ٣١ يناير ٢٠٢٣

بحسب تقدير جهاز التعبئة العامة والإحصاء في عام ٢٠٢٠ بلغ حجم تجارة المخدرات في مصر نحو ٤٠٠ مليار جنيه سنوياً بقيمة العملة في هذه السنة. وعدد المتعاطين ١٠% من إجمالي السكان، ونسبة المدمنين بلغت ٣% من إجمالي. هذه أرقام مجردة والخطورة كلها تكمن في الآثار المجتمعية للمخدرات و التخليقة الحديثة منها صاحبة التأثير القاتل لخلايا مخ المتعاطي. ناهيك عن المشكلات الاجتماعية التي تصاحب الإدمان من تفكك أسرى وزيادة الأطفال بلا مأوى وإضافة أعباء جديدة على كاهل الدولة.

أب ليس في كامل وعيه أبسط ما يمكن أن يقوم به هو تطبيق زوجته وقذف أبنائه في الشارع لتخريج المزيد من المشوهين نفسياً و محترفي الإجرام.

وبالنظر الى إحصائيات الطلاق فهي مرعبة، وبحسب نفس الجهاز في سنة ٢٠٢١ بلغت ٢٥٤٧٧٧ حالة أي نحو ٦٩٨ حالة طلاق يومياً. ولو حسبنا نسبة ١٠% للمتعاطين من الرقم ٦٩٨ متعاطياً للمخدرات يكون العدد نحو ٧٠ شخصاً.

جميعنا يعرف خطورة المخدرات ولكن السؤال هل توجد دولة في العالم مهما بلغ تقدمها وقوتها تستطيع القضاء على التعاطي، الإجابة : بالطبع لا، ولكنها تستطيع أن تقلله وبالتالي الإدمان الى أدنى المستويات حتى تنجح في حماية السلام الاجتماعي لديها.

واعتقد أن أخطر ثلاث قضايا تواجه مصر هي الأمية وإدمان المخدرات والزيادة السكانية، فتعالوا نبداً ويكون مثلاً عام ٢٠٢٣ هو عام القضاء على الأمية و ٢٠٢٤ القضاء على الإدمان، و ٢٠٢٥ عام القضاء على الزيادة السكانية العشوائية.

وسنبدأ بالأمية لأنه إذا زاد الوعي المجتمعي أصبح حل جميع المشكلات سهلاً

ووعى كل منا واجبه تجاه الدولة، وواجبها تجاه كل منا.